على مرمى أسبوع واحد من حسم السباق الانتخابي

أحداث ما قبل الاقتراع ..ترقب لحكم «الدستورية» 25 الجاري وإغلاق باب التنازل

الهاجري : وفقا للقانون فإن باب التنازل يغلق قبل موعد الانتخاب بـ7 أيام على الأقل

«شؤون الانتخابات» : 20 مرشحا تقدموا بطلب الانسحاب من خوض الاقتراع والإجمالي 65

36 نقطة إطفاء في مقرات الانتخابات الرئيسية وآليات للتدخل السريع

المكراد مترئسا اجتماع قوة الإطفاء

غلق باب التنازل

المكراد وجه بضرورة مواصلة العمل والعطاء والالتزام بالمهام والتنسيق الكامل

على مرمى أسبوع واحد من حسم السباق الانتخابي المقرر عقده يوم الخميس المقبل الـ29 سبتمبر من الشهر الجاري ، تسارعت الأحداث الانتخابية أمس بدءا من غلق باب التنازل ، مرورا بانسحاب عدد كبير من المرشحين في اليوم الأخير ، وصولا إلى تأجيل المحكمة الدستورية لحكمها في قانون المسيء .

في هذا السياق حددت المحكمة الدستورية الأحد المقبل للحكم في الطعون المحالة إليها من محكمة الاستئناف في شأن عدم دستورية قانون حرمان المسيء.

وكانت المحكمة الدستورية قد حددت جلسة أمس الخميس للنظر في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الانتخاب المضافة بقانون رقم 27 لسنة 2016 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة التي تنص على أن «يحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية أو المساس بالأنبياء أو المساس بالذات الأميرية».

يذكر أن محكمة الاستئناف الإدارية كانت قد أحالت إلى المحكمة الدستورية الدفع بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الانتخاب المضافة بقانون رقم 2016 «قانون حرمان المسيء» للفصل فيها.

على صعيد متصل قال مدير إدارة شؤون الانتخابات، التابعة لوزارة الداخلية، العقيد حقوقي د. أحمد الهاجري، إن باب الترشح للانتخابات التشريعية المرتقبة في الـ29 من شهر سبتمبر الجاري، تم إغلاقه اليوم «أمس»الخميس، بموجب القانون.

وأوضح الهاجري في تصريح لتلفزيون دولة الكويت إن هناك خمسة مخافر، موزعة على الدوائر الانتخابية، تستقبل طلبات التنازل عن خوض الانتخابات.

ووفقاً لقانون الانتخاب فإن باب التنازل يغلق قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل.

يذكر أن 20 مرشحا قد تقدم أمس إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية أمس الخميس بطلب التنازل عن خوض انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الـ17 «أمة 2022» وبذلك يصل اجمالي المتنازلين إلى 65 مرشحا.

وتنازل عن خوض الانتخابات في الدائرة الأولى المرشح يوسف حسين طاهر وفي الدائرة الثانية سبعة مرشحين بينهم مرشحة واحدة وهم أمالي محمد أشكناني وجابر مرزوق البذالي وخالد عبدالحميد عاشور وعبدالعزيز فيصل البذالي وعبدالله حسين الحريجي وعبدالله سالم المطيرات ونواف حمد الدوسري.

كما تنازل عن خوض الانتخابات في الدائرة الثالثة مرشحان بينهما مرشحة واحدة هما فاتن مجرن اللوغاني ومشاري حمد المراغي وفي الدائرة الرابعة ستة مرشحين هم حسين جليعب السعيدي ورشيد راشد العازمي وعبدالله علي المويل وعمش فهاد الشمري وفواز منشر الظفيري ومشاري محسن المطيري.

وتنازل عن خوض الانتخابات في الدائرة الخامسة أربعة مرشحين هم خالد عباس الرشيدي وسعود مطلق الدوسري ومحمد سالم المري ومحمد سلطان المطيري.

وتقضي المادة «24» من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة بأن يبقى باب التنازل مفتوحا أمام المرشحين حتى قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل.

وكان صدر في وقت سابق مرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة وحدد الخميس المقبل موعدا للاقتراع.

من جانب آخر ، وعلى صعيد الاستعدادات والجهوزية لانتخابات مجلس الأمة 2022 ، اطلع رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد المكراد، صباح أمس، وبحضور نائب الرئيس لقطاع المكافحة اللواء جمال بدر ناصر وكبار قيادات قوة الإطفاء العام على خطة تأمين مقار الانتخابات المقررة في 29 الجاري.

واستمع الى شرح مفصل من مدير ادارة العمليات المركزية العقيد سعد طه ياسين حول الاستعدادات التي اتخذتها القوة والتي ستشمل توزيع 36 نقطة إطفاء على مقار الاقتراع الرئيسية والتي ستزود بآليات للتدخل السريع اضافة الى توزيع قوة من قطاعي المكافحة والوقاية.

ووجه الفريق المكراد إلى ضرورة مواصلة العمل والعطاء والالتزام بالمهام والتنسيق الكامل والجهوزية للتعامل مع أي طارئ.

ضبط مجموعة من الأشخاص متلبسين بشراء الأصوات

أعلنت وزارة الداخلية عن تمكن قطاع الأمن الجنائي "الإدارة العامة للمباحث الجنائية" من ضبط عدد من الأشخاص متلبسين بعملية شراء الأصوات في منزل يدار لشراء الأصوات المخالفة للقانون. وبعد استصدار إذن من النيابة العامة تم مداهمة المنزل وضبط القائمين على عملية الشراء، والعثور على مبالغ مالية معدة للتسليم، وإحالة جميع الأطراف الى التحقيق وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

وأوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في الوزارة أن ذلك تم "بناء على تعليمات وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة الشيخ طلال الخالد وبإشراف ومتابعة وكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس بتكثيف الجهود الأمنية لرصد وضبط الجرائم الانتخابية، سواء جرائم الرشوة او شراء الأصوات أو غيرها من عمليات التلاعب التي يمكن ان تشوه العرس الديموقراطي".

وأكدت "الداخلية" انها تتابع وترصد طرق شراء الأصوات، سواء التقليدية، أو عبر الروابط الإلكترونية، وانها لن تتوانى في تطبيق القانون بكل حزم على كل من تسول له نفسه تشويه العملية الانتخابية".

جانب من الأدوات المضبوطة

السابر: المرحلة القادمة صعبة لكنها لن تكون مثل سابقتها

شدد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق مهند السابر على أن «المرحلة القادمة صعبة لكنها لن تكون أصعب من سابقتها ولم ولن نخاف في يوم ما، لأننا نواجه الفاسدين بمساندة الشعب الكويتي ووقوفه خلفنا».

وطالب السابر خلال ندوته الانتخابية التي أقامها مساء أمس الأول بعنوان «وعد لنبني لك وطنا» الحكومة المقبلة بوضع برنامج عمل زمني للإصلاح، وإنجاز المشاريع التنموية، وتعزيز العمل الجماعي لتشريع القوانين، وضرورة محاسبة سراق المال العام، بالإضافة إلى تحقيق طموحات الشعب الكويتي.

وقال السابر «علينا جميعا مواصلة العمل لحماية المال العام ومحاربة الفساد، وأصعب مشهد حين رأيت رجال دولة من الوزراء يصوتون على ميزانية بلغت 21 مليار دينار عند أبواب «الحمامات»، وبفضل الله ثم بفضل ثبات النواب والشعب من ورائهم تحقق المراد وتم حل المجلس، وحاليا لم نعد نعول على حد قبل الثاني، والمسؤولية باتت مجتمعية وعلى الكل، نساء ورجالا، ويجب تضافر الجهود للتغيير والإصلاح».

وأضاف السابر «من أصعب المراحل التي مرت على الكويت خلال السنة ونصف السنة الماضية ومجلس 2020، حيث كانت التحديات فيه كبيرة والطموح أكبر، ولم نحمل عقدة شخصية مع أحد، بل دخلنا بقلب صادق وقدمنا المقترحات».

وبين السابر «اصطدمنا بناس لا يريدون العمل، وجلسنا مع رئيس الوزراء السابق عشرات المرات، لكن مع الأسف لم تتحقق القوانين التي أردناها، وكنا نناقشهم في الغرف المغلقة قبل أن نناقشهم في الجلسة وكنا نطالب بحقوق المتقاعدين وهم يلعبون بالملايين، وأقسم بالله إن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم أكن أستطيع النظر في عيونهم».

وكشف السابر «قدمنا 15 مقترحا لحلول للقضية الإسكانية، وهي حلول لو تحققت ما كان لها أن تترك كويتيا واحدا دون بيت خلال سنتين، واستطعنا أن نعري معطلي الخطط والفاسدين».

وجدد السابر الوعد بمواصلة العمل على كشف الفساد وحماية المال العام، وفتح كل الملفات التي كانت في الفترة الماضية.

وأكد السابر «قدمنا المقترحات التي كان من الممكن أن تنقل البلد لكن اليد التي قدمت المقترحات هي نفس اليد التي ستحاسبهم، ومن المهم أن نتحدث عن الحقبة المقبلة، فنحن نحتاج إلى أن نبني من أول يوم وهذه رسالة يجب أن يسمعها رئيس الوزراء القادم سواء كان سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد أو غيره».

واختتم السابر حديثه قائلا «إن الشعب الكويتي يريد الإنجاز، وإذا كانت الحكومة المقبلة تريد العمل فسيظهر ذلك من أول يوم».

السابر متحدثا

فيصل الكندري : الانتخابات الحالية عهد جديد بدأت بـ «تمكين» الشعب كله من الإدلاء بصوته

افتتح النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري مقره الانتخابي، وتحدث الكندري خلال كلمته عن العديد من المواقف التي تصدى لها منها محاولات استهداف جيوب المواطنين وذلك خلال تواجده في البرلمان وخاصة في ملف زيادة كهرباء السكن الخاص وتصديه للفساد في القطاع النفطي والقطاع الصحي حتى تمت إحالة العديد من المتجاوزين على المال العام للنيابة.

وأشار إلى أنه واجه ملفات فساد تجاوزت المليار دينار في القطاع النفطي في وقت كان اغلب النواب «عمك اصمخ» وحكومة ساكتة حتى استطعنا بفضل الله وقف العديد من عقود الفساد وتمت إحالة عدد من القياديين إلى النيابة.

وتابع قائلا «ولله الحمد أوقفنا هذا الهدر والجشع في القطاع النفطي والتعدي على المال العام».

وتحدث الكندري عن الفساد في توريدات دعامات القلب في وزارة الصحة وهو ملف فساد كبير، واعلن انه سيستجوب وزير الصحة وقتها والذي بالفعل شكل لجنة تحقيق وتمت احالة المسؤولين عن هذا الملف الى النيابة وقال القضاء كلمته.

وأكد الكندري انه رفض في مجلس 2017 تحصين رئيس الوزراء وقتها الشيخ جابر المبارك، مؤكدا أنه لا يقبل بأي حال من الاحوال التعدي على الدستور، إذ إن أي تحصين لأي رئيس وزراء من المساءلة هو انتهاك صارخ لمبدأ المساءلة عن حقوق الشعب وتعد واضح على المبادئ الدستورية.

وكشف الكندري أنه وخلال ترؤسه للجنة الإسكانية اصطدم بقانون جامد يحرم حق المواطنين في السكن بسبب البيروقراطية وهو ما جعل هناك 120 ألف طلب إسكاني.

وأكد الكندري «أن أول شيء بدأ به هو تعديل القانون، وبالفعل تقدم بمشروع تعديل قانون الرعاية السكنية وتمت الموافقة عليه وطلبنا تعاقد الهيئة العامة للرعاية السكنية مع شركات عالمية لإنجاز العديد من المدن الإسكانية وبالفعل خلال سنوات قليلة تم إنشاء عدد من المدن الجديدة وتوزيع 66 ألف بيت على المواطنين.

فيصل الكندري

واستذكر الكندري في هذا الصدد مواقف الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد لحل القضية الاسكانية ودعمه الكامل لجهود الكندري واللجنة الإسكانية.وأشار الكندري إلى أن الانتخابات الحالية هي عهد جديد بدأت بـ «تمكين» الشعب كله من الإدلاء بصوته، معربا عن تفاؤله بتولي سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئاسة الوزراء وهي بداية جديدة من البناء التنمية بإذن الله.

وقال الكندري «نحن متفائلون كشعب كويتي بتولي رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئاسة الحكومة والخطوات التي اتخذها سموه حتى الآن، ونأمل ان يكون هذا هو النهج القادم ولا تكون تلك القرارات وقتية لأن الشعب يحتاج إلى مرحلة جديدة من الانجاز والبناء بمختلف الميادين، وان شاء الله ان وفقنا في الانتخابات فسنكون مع رئيس الوزراء والوزراء طالما كانت هناك تنمية حقيقية ومواجهة جادة في محاربة الفساد».وشدد الكندري على ان «الكويت تحتاج اليوم – وفق ما جاء في الخطاب السامي – إلى تنمية حقيقية في الصحة والتعليم والطرق والإسكان وغيرها كما انها تحتاج إلى استقرار سياسي بعد سنوات من الشخصانية التي كانت سبب التأزيم».وأعلن الكندري أنه في حال فوزه في الانتخابات الحالية سيفتح ملف الفساد وقت أزمة كورونا وهو ملف متخم بالفساد بالملايين.

وختم الكندري كلمته بتوجيه الشكر للحضور الحاشد، حيث قال «تشرفت بحضوركم اليوم، واقول اننا جميعا امام مسؤولية تاريخية وادعوكم جميعا للبحث عن نهج كل نائب سابق وهل دافع عن حقوق المواطنين ام لا، وانا ولله الحمد ليس عندي شيء احرج منه ويدي نظيفة ولا أرضى او اقبل المساس بالمال العام، وأعاهدكم امام الله ان أبر بقسمي ولا اخذلكم لأنني اخاف الله، واحترم قسمي أمام الله، وسأكون عند حسن ظنكم ان شاء الله».